حقيقة الدور الروسي في المنطقة العربية

(أراء حول الخليج، جدة، أغسطس 2020)

د. نورهان الشيخ

على مدى العقدين الماضيين شهد الحضور الروسى فى المنطقة العربية تصاعداً ملحوظاً وإزداد قوة وتأثير بعد تراجع حاد خلال حقبة التسعينات، وقد كان التدخل الروسى فى سوريا فى 30 سبتمبر 2015 إيذاناً بتغير نوعى فى الدور الروسى فى المنطقة، وانتقاله من مجرد التأثير على التطورات والأحداث التى تقودها قوى دولية أخرى، أو عرقلة مخططات هذه القوى، إلى الأخذ بزمام المبادرة والقيادة لاسيما فى الملف السورى. فقد استطاعت موسكو إحداث تغير جذرى فى المعادلة السورية كان له تأثير واسع النطاق على سوريا والمنطقة بأسرها، وجاءت التطورات الأخيرة فى الملف الليبى لتؤكد هذا التوجه. فقد فرضت روسيا نفسها كفاعل رئيسى لا يمكن تجاوزه ليس فقط فى الملف السورى وإنما فى الترتيبات الخاصة بالمنطقة عامة، وبدت موسكو وكأنها تقود التطورات وتعيد توجيه دفتها وليس فقط تتفاعل معها. وكشف تطور الأحداث وتلاحقها عن توجه روسى واضح نحو التأسيس لحضور قوى وفاعل فى المنطقة يتخذ من سوريا منطلقاً له ويتسع تدريجياً فى اتجاهات عدة بالمحيط العربى.

ويمكن تفسير هذا التأثير الروسى المتزايد فى شئون المنطقة فى ضوء مجموعة من العوامل أولها يتعلق بالرؤية والمصالح الروسية حيث دفعت التطورات الدولية والإقليمية روسيا إلى بلورة رؤية لتطوير دورها فى المنطقة، وتأكيد مكانتها كقوة كبرى قادرة على حماية مصالحها، وكسر حلقة التطويق والضغوط الأمريكية عليها، فى محاولة منها لفتح آفاق وأسواق وبناء شراكات تعوضها ولو جزئياً عن الاستنزاف الحادث نتيجة العقوبات الغربية. فعقب التوتر الشديد بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، بدأت روسيا فى توجيه سياستها الخارجية لفضائات أرحب، وبرزت دوائر أخرى كمحور ارتكاز للحركة الروسية وشمل ذلك الفضاء السوفيتى السابق، والعمق الآسيوى، والتخوم الشرق أوسطية إلى جانب أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفى كل هذه الدوائر تقود المصالح بشقيها الاقتصادى والاستراتيجى التوجهات الروسية. فى هذا السياق تشهد المنطقة العربية من الخليج للمحيط اهتماماً متزايداً من جانب موسكو.

يدعم هذا التوجه نحو تعزيز التواجد الروسى فى البحر المتوسط كممر وحيد للبحر الأسود حيث أهم الأساطيل الروسية فى شبه جزيرة القرم، وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية

الجديدة التى صدق عليها الرئيس بوتين فى 26 يوليو 2015، والتى نصت على ضمان وجود عسكرى بحرى "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية الروسية فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وإلى جانب قاعدة حميميم الجوية، تم فى 18 يناير 2017 توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق تقضى بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة يمكنها استقبال 11 سفينة حربية، بما في ذلك سفن نووية، وذلك لمدة 49 سنة قادمة قابلة للتمديد تلقائيا. ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمركز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس، ونشر منظومات صاروخية جديدة حولها، إضافة إلى نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال" أو "باستيون"، علماً بأن موسكو نشرت صواريخ "أس 300" في محيط قاعدة طرطوس، و"إس 400" فى محيط قاعدة حميميم الجوية.

ثانيها، أن ارتباط الأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل وجناحيه الاقتصادى والأمنى بالمنطقة أعطى للأخيرة ثقل استراتيجى متزايد فى الأولويات الروسية، فموسكو ترى إن الأمن القومى الروسى يرتبط عضوياً بأمن واستقرار المنطقة، وأن القضاء على الارهاب داخلها يبدأ بالمنطقة العربية التى تمثل حزام روسيا الجنوبى الغربى، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا، وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا، قائلاً: "لن ننتظر وصولهم إلينا".

كما أن ضمان أسعار مرضية للنفط الذى تمثل عوائده عصب الاقتصاد الروسى، والأمن القومى الروسى فى بعده الاقتصادى، يظل رهناً بصياغة تفاهمات مع المملكة العربية السعودية باعتبار الدولتين أكبر مصدرى النفط فى العالم. وقد إزداد هذا التنسيق إلحاحاً وضرورة مع إنهيار أسعار النفط نتيجة تداعيات أزمة كورونا، وتحول الولايات المتحدة لمصدر للطاقة مع الطفرة التى شهدها الانتاج الأمريكى من النفط والغاز الصخرى.

ثالثها، أن حالة الارتباك فى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ وصول ترامب إلى السلطة، اتاحت مساحة للتحرك الروسى بقوة فى المنطقة، خاصة وإنها تزامنت مع ارتباك أشد فى الدوائر الأوروبية نتيجة البريكست البريطانى والخلافات الأوروبية حول سياسات الهجرة واللاجئين وغيرها، وهو الأرتباك الذى عمقته تداعيات أزمة كورونا على المستويين الأمريكى والأوروبى. الأمر الذى أوجد فراغ نسبى نتيجة انشغال القوى

صاحبة النفوذ التقليدى فى المنطقة سمح لموسكو بإلتقاط زمام المبادرة فى عدد من الملفات الحيوية بها. ولا يعنى هذا أن روسيا تسعى لمزاحمة الولايات المتحدة أو أى قوة أخرى، لكنها فقط تقتنص الفرص المتاحة لحماية وتحقيق مصالحها برؤية ووفق أجندة وطنية روسية مع الأخذ فى الاعتبار مصالح دول المنطقة.

تزامن هذا مع قبول أوسع من جانب دول المنطقة للعودة الروسية، فقد أكسبت المواقف الروسية من أزمات المنطقة منذ الثورات العربية وما تلاها من تطورات لاحقة الدور الروسى قبولاً من جانب دول المنطقة باعتباره يحقق التوازن الدولى المنشود الذى يحد من التداعيات السلبية للسياسات الأمريكية، ولكونه يدعم استقرار وأمن المنطقة ويسعى إلى تسوية الصراعات وليس تأجيجها، كما إنه الأقرب والأكثر دعماً للمواقف العربية بشأن القضية الفلسطينية، رغم العلاقات الجيدة التى تربط بين روسيا وإسرائيل. واستحضرت العديد من الدول العربية الخبرة التاريخية الإيجابية للدور الروسى خلال الحقبة السوفيتية، وكيف كانت موسكو حجر زاوية فى التوازن الدولى وتلجيم الإندفاع الأمريكى لدعم المصالح الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية.

ويختلف الدور الروسى فى جوهره وأبعاده وأولوياته عن غيرها من القوى الكبرى، وقد أشارت عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية التي صدق عليها الرئيس بوتين في 30 نوفمبر 2016 إلى مجموعة من الأهداف التى تسعى السياسة الروسية إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا فى إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة المتبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية والشرق الأوسط فقد أكدت العقيدة الروسية الجديدة أن موسكو ستواصل نهج التسوية الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي ووفق الشرعية الدولية. وكعضو دائم فى مجلس الأمن ورباعية الشرق الأوسط سوف تسعى لتخقيق تسوية عادلة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وستعمل على تحقيق التسوية في سوريا ووحدة أراضيها واستقلالها، وإنشاء تحالف دولي واسع لمحاربة الإرهاب. كما أنها تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خصوصا في الشرق الاوسط. ووفقاً للعقيدة الجديدة فإنه لا بديل عن الأمم المتحدة كمركز لتنظيم العلاقات الدولية، ولا تعترف روسيا بتعميم واشنطن لتشريعاتها متجاوزة القانون الدولي، وترى أن نهج الولايات المتحدة وحلفائها الهادف إلى ردع روسيا وممارسة الضغوط عليها يقوض الاستقرار الإقليمي والدولى.

فى هذا السياق، يمكن إيجاز الملامح الرئيسية للدور الروسى فى المنطقة العربية فى عدة أبعاد. أولها، أن اهتمام روسيا بالمنطقة طبيعى وتاريخى، فلم تكن روسيا بعيدة

أبـداً عـن المنطقـة العربيـة التـى تمثـل جـوار شـبه مباشـر لهـا. وقـد أنطلـق تقاربهـا مـن المنطقـة دومـاً، منـذ العهـد القيصـرى وعلـى مـدى قـرون، مـن منظـور تعـاونى ولـيس استعمارى مهـيمن كحـال قـوى كبـرى أخـرى. وهنـاك انفتـاح روسـى علـى كـل دول المنطقـة، وتسـعى موسـكو إلـى تطـوير شـراكات اسـتراتيجية بعيـداً عـن المحـاور والاسـتقطابات بهـا ودون خلـط الأوراق ببعضـها. فهنـاك شـراكة اسـتراتيجية بـين روسـيا وكـل مـن المملكـة العربيـة السـعودية وإيـران، وأكـدت زيـارة الـرئيس الروسـى بـوتين للمملكـة والإمـارات، يـومى 14 و15 أكتـوبر 2019 علـى التـوالى، واتفـاق "أوبـك +" التـاريخى الإنطلاقـة الجديـدة للعلاقـات الروسـية الخليجيـة، وكونهـا توجـه ثابـت وخيـار اسـتراتيجى فـى السياسـة الروسـية. كمـا تحـتفظ موسكو بشراكات متنامية مـع كـل مـن مصـر وتركيـا، والجزائـر والمغـرب، وهـى تؤكـد علـى احتـرام الحقـوق المشـروعة للشـعب الفلسـطينى وحـل الـدولتين مـع الاحتفـاظ بعلاقـات جيـدة مـع اسـرائيل، ولا تـرى موسـكو فـى ذلـك تعـارض باعتبارهـا تنطلـق مـن التـوازن فـى علاقاتهـا بـالأطراف المختلفـة وضـرورة تسـوية الخلافـات الإقليميـة ودعـم التفاهمات والاستقرار الإقليمى.

ثانيهـا، سـتظل سـوريا هـى محـور الارتكـاز الاسـتراتيجى الروسـى فـى المنطقـة حيـث القواعـد الروسـية الوحيـدة خـارج الفضـاء السـوفيتى، قاعـدتى حميمـيم الجويـة وطرطـوس البحريـة، ومـا تتيحـه مـن وجـود دائـم وقـوى لروسـيا فـى البحـر المتوسـط ذو الأهميـة الاسـتراتيجية لروسـيا منـذ العهـد القيصـرى. ويعـد الـدور الروسـى هـو الأبـرز فـى قيـادة مسـار التسـوية السـلمية فـى سـوريا، بعـد أن نجحـت الضـربات العسـكرية الروسـية فـى تغييـر توازنـات القـوى علـى الأرض السـورية، إلـى جانـب التوافقـات التـى تمـت مـع أنقـره ومـا مثلتـه من تغيير جوهرى فى معادلة القوى الخاصة بالقضية السورية.

ورغـم مـا تداولتـه بعـض الصـحف ووسـائل الاعـلام مـن أنبـاء حـول التـوتر فـى العلاقـات الروسـية السـورية، فـإن هـذا لـم يكـن سـوى إعـادة ترتيـب وصـياغة لأطـر هـذه العلاقـة فـى فتـرة مـا بعـد المعـارك الكبـرى والاسـتعداد لإعـادة الإعمـار، ويتضـمن ذلـك لـيس فقـط العلاقـة بـين البلـدين ولكـن حـدود الأدوار الأخـرى للشـركاء والمنافسـين الـدوليين والإقليميـين. وقـد أكـدت قمـة الثلاثـى الضـامن فـى سـوريا، روسـيا وإيـران وتركيـا، فـى الأول مـن يوليـو اسـتمرار تفاهمـات أسـتانا بـين الـدول الـثلاث والتـى تعطـى لروسـيا اليـد الطـولى فـى الملـف السـورى مـع اعترافهـا بمصـالح الـدول الأخـرى فـى حـدود معينـة، كمـا كانـت رسـالة واضـحة بـأن روسـيا لـن تسـمح للـدول الغربيـة بعرقلـة الحصـاد الروسـى فـى سـوريا

من خلال عقوبات قانون "قيصر" أوغيره، أو القفز على مكتسبات إعادة الإعمار فى سوريا، ولم يكن مصادفة عقد قمة الثلاثي الضامن فى اليوم التالى لمؤتمر بروكسل للدول المانحة لسوريا. لقد تراجعت المعارك العسكرية لتبدأ المعارك الاقتصادية، وتسعى روسيا لتأكيد كونها البوابة لمن يرغب فى الحصول على حصة ما فى ثمار إعادة الإعمار، وكما قادت المعارك العسكرية ستقود إعادة البناء وتطبيع وضع سوريا الدولى والإقليمى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

ثالثها، إن ليبيا تقدمت كثيراً فى أولويات روسيا فى المنطقة وأصبح الحضور الروسى فى ليبيا أقوى وأوضح من ذى قبل، ورغم التباعد الجغرافى فإن الملفين السورى والليبى مرتبطين، من وجهة النظر الروسية، فالوجود العسكرى الروسى فى سوريا يحتاج إلى حاضنة آمنة فى البحر المتوسط تعزز من السيطرة والحضور الروسى فيه، وتعد ليبيا نقطة إرتكاز مثالية فى هذا الصدد خاصة وأن اتفاق نوفمبر 2017 بشأن الاستخدام المتبادل للمجال الجوي والبنية التحتية الخاصة بالمطارات بين مصر وروسيا لمكافحة الارهاب لا يحقق الأهداف الروسية بالكامل والتى تتجاوز الأهداف الأمنية والاستراتيجية المباشرة إلى تلك المتعلقة بأسواق الطاقة.

إن روسيا قد لا تريد الهيمنة على النفط الليبى، فهى ثانى أكبر مصدر للنفط والسابع للغاز، وتقوم سياسة الطاقة الروسية على الشراكة وليس فرض السيطرة، أى أن تكون روسيا شريك فى أى مشروعات لنقل الطاقة إلى أوروبا على النحو الذى يضمن أن لا تكون هذه الإمدادات منافسة ومؤثرة على حصة روسيا الحالية والمستقبلية فى السوق الأوروبية الذى يعتبر أكبر وأهم الأسواق لتصريف الطاقة الروسية، وتأمل موسكو فى زيادة حصتها به مع افتتاح "السيل الشمالى 2" لشمال أوروبا والسيل التركى لجنوبها. يزيد من أهمية ذلك الصعوبات التى تواجه سوق النفط حيث يتوجب على روسيا بموجب اتفاق "أوبك+" خفض إنتاجها حتى شهر يوليو بمقدار 2.5 مليون برميل يوميا، وهو أمر موجع اقتصادياً لها خاصة مع التدهور الحادث فى أسعار النفط، وقد يتم مد الخفض لنهاية العام إذا لم يستعيد الطلب على النفط قوته. فى هذا السياق فإن روسيا مهتمة بالهلال النفطى فى ليبيا وأن يكون تحت سيطرة قوة صديقة، والحيلولة دون استنزاف تركيا للنفط الليبى والإضرار بالأسعار والأسواق كما فعلت بالنفط السورى من قبل، مع الأخذ فى الاعتبار ضخامة الثروات النفطية الليبية

مقارنة بنظيرتها السورية وكون ليبيا عضو مؤثر فى منظمة أوبك والأقرب من الأسواق الأوروبية. وكان هناك العديد من المشروعات الواعدة بين البلدين فى مجال الطاقة تم الاتفاق عليها زمن القذافى أبرزها مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا بمشاركة الشركات الروسية. هذا إلى جانب مدى أخر واسع من مشروعات البنية الأساسية، وكون ليبيا سوق رئيسى للسلاح الروسى منذ العهد السوفيتى، ومثلت الأسلحة الروسية الصنع 90% من إجمالى معدات القوات المسلحة الليبية.

كما إن نقل الارهابيين من سوريا إلى ليبيا لا ينهى التهديد الذى تمثله هذه العناصر على أمن روسيا والمنطقة من وجهة النظر الروسية ولكن يعيد تموضعه، كما أنه يجعل المكتسبات التى تحققت فى سوريا مهددة بانتكاسة، وقد حذرت القيادة الروسية فى أكثر من مناسبة من الخطر الذى يمثله نقل أعداد متزايدة من الارهابيين من سوريا إلى ليبيا، ودعت إلى التعاون الدولى للقضاء التام على الارهاب.

يضاف إلى ما تقدم إن كسر شوكة تركيا فى ليبيا يساعد كثيراً فى توجيه الضربة القاضية لها فى سوريا والتخلص نهائياً من معضلة إدلب، "الجرح المتقيح"، على حد تعبير وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف، فرغم التفاهمات الروسية التركية إلا إن التحركات التركية مازالت تمثل تهديداً للمصالح والأمن الروسى فى أكثر من موضع، فهى تفاهمات تكتيكية لتجنب صدامات كبرى مباشرة بين الطرفين وليست توافقات استراتيجية بينهما.

ولكن يظل التعامل الروسى مع الملف الليبى حذراً نظراً لتعقد خريطة القوى الداخلية والإقليمية والدولية بها، فخريطة القوى الفاعلة فى ليبيا معقدة للغاية والتورط بها يمكن أن يعيد شبح المآساة الأفغانية خاصة مع رفض المجتمع القبلى الليبى التدخل الأجنبى بكل صوره، وتربص الغرب بروسيا ورغبته فى انهاكها عسكرياً واقتصادياً. يضاف إلى هذا بعد قانونى وهو أن روسيا لا تتدخل عسكريا إلا فى إطار مظلة شرعية، وهو الأمر الذى يتحقق فى حال طلبت الحكومة الليبية من روسيا التدخل، وهذا أمر غير وارد باعتبار الأخيرة مدعومة وموالية للغرب بالأساس, أو بإستصدار قرار أممى من مجلس الأمن يخول روسيا هذا الحق، وهو أيضا أمر غير وارد ولا يمكن تصور أن تسمح به الدول الغربية. كما إن موسكو حريصة على عدم الإضرار بعلاقتها الاستراتيجية مع إيطاليا التى تمثل شريك أوروبى هام لروسيا، وحليف أساسى لحكومة السراج.

وتتركز الحركة الروسية فى دعم المشير حفتر، عسكرياً وسياسياً، باعتباره القوة التى تحارب الارهاب على الأرض، وتضمن تأمين استمرار السيطرة على الهلال النفطى. ويعتبر تشكيل جبهة دولية إقليمية داعمة للمشير حفتر فى المحافل الدولية وفى مقدمتها مجلس الأمن الدولى تضم إلى جانب روسيا كل من فرنسا ومصر والإمارات وغيرها من القوى المعنية بالملف الليبى حجر زاوية فى السياسة الروسية لموازنة الضغوطات التى تمارسها تركيا ومن ورائها واشنطن. كما إنه من الملاحظ طرح الملفين الليبى والسورى معاً فى أى تفاهمات روسية تركية حتى تنتبه الأخيرة لمصالح روسيا وكونها حاضرة بقوة فى ليبيا.

إن ليبيا ليست سوريا، ولن تغامر موسكو بالتورط العسكرى المباشر فى ليبيا على غرار سوريا، حيث أن ذلك سيكون على حساب قدرتها على التركيز فى سوريا، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى حسم نهائى للمعارك بها، ولم تقضِ تماماً على التنظيمات والعناصر الارهابية فيها، والذى يظل الأولوية الحاكمة لحركة روسيا فى المنطقة العربية، ولما سيمثله ذلك من ضغط وعبء على الاقتصاد الروسى الذى يمر بصعوبات واضحة نتيجة التراجع الحاد فى أسعار النفط.

فى ضوء كل هذه المعطيات، ربما لن ترسل موسكو قوات نظامية أو تقوم بضربات جوية مباشرة كما فعلت فى سوريا، لأنها تدرك أن الجيش الوطنى الليبى قادر على إدارة المعارك مع بعض الدعم الضرورى سياسياً وعسكرياً وهو ما تقوم به روسيا بشكل مباشر أو عبر قنوات غير مباشرة، فى سيناريو يختلف فى آلياته عن سوريا ولكنه يقترب من ذات الأهداف من حيث الحفاظ على وحدة ليبيا والقضاء التام على الارهاب بها والاحتفاظ بنفوذ قوى لموسكو قد يصل لقواعد عسكرية ضامنة لمصالح الطرفين.

لقد إلتقطت روسيا زمام المبادرة فى عدد من قضايا المنطقة، ولكنها تتحرك بحسابات دقيقة جداً، ووفق رؤية حاكمة لمصالحها وأولوياتها، وفى حدود ما تسمح به قدراتها والتوزانات المختلفة فى المنطقة.